

دراسة تحليلية مقارنة لسوق العمل الجزائري والمغربي A comparative analysis of the Algerian and Moroccan labour market

فراحي وهيبة^{1*} البشير عبد الكريم²

FERRAHI Ouahiba^{1*} ELBACHIR Abdelkrim²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر - w.frahi@univhb-chlef.dz

² جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر - AK_elbachir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/09/28؛ تاريخ القبول: 2019/02/21

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل سوق العمل الجزائري والمغربي من أجل معرفة أهم المشاكل التي يعاني منها هذين السوقين، بالاستعانة بمعطيات حول الشغل والبطالة مستخرجة من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر والمندوبية السامية للإحصاء بالمغرب وكذا البنك الدولي. كما تطرقنا في بحثنا إلى التجربة الماليزية كنموذج ناجح يمكن السير على خطاه من خلال تتبع السياسات والخطط التي عمل بها في القضاء على كل مظاهر البطالة بهذا البلد.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، الجزائر، المغرب، الشغل، البطالة، التجربة الماليزية.

Résumé :

Dans cet article, nous essayons d'analyser le marché du travail algérien et marocain afin de comprendre les principaux problèmes auxquels sont confrontés ces deux marchés.

Utilisant des données sur l'emploi et le chômage tirées du Bureau national de statistique en Algérie, du Haut-Commissariat aux statistiques du Maroc et de la Banque mondiale. Nous avons également discuté de l'expérience malaisienne en tant que modèle

* المؤلف المرسل: فراحي وهيبة، البريد الإلكتروني: w.frahi@univhb-chlef.dz

* Corresponding author: FERRAHI Ouahiba, e-mail: w.frahi@univhb-chlef.dz

réussi, afin de suivre les politiques et les plans qu'il a utilisés pour éliminer le chômage.

Mots clés: le marché du travail, Algérie, Maroc, emploi, chômage, expérience Malaisienne.

Abstract:

In this paper we try to analyze the Algerian and Moroccan labor market, in order to understand the main problems facing these two markets.

Using data about employment and unemployment derived from the National Bureau of Statistics in Algeria, the High Commission for Statistics in Morocco and the World Bank. We also discussed the Malaysian experience as a successful model, In order to follow the policies and plans that he worked to eliminate unemployment.

Key words: labor market, Algeria, Morocco, employment, unemployment, the Malaysian experience.

المقدمة:

تسعى دول العالم قاطبةً إلى تحسين مؤشرات سوق العمل لديها، بانتهاجها سياسات ملائمة وبرامج تُسهل من عملية إدماج الداخلين الجدد لسوق العمل ومن امتصاص أعداد البطالين لديها، الشأن ذاته في كل من الجزائر والمغرب اللتان عملتا على مر السنوات الماضية على إدخال فعالية أكبر على سوق الشغل. لقد اعتمدت كل من المغرب سنة 1983 والجزائر سنة 1994، برامج للتصحيح الهيكلي بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لبعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وحصر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن هذه البرامج كان لها تأثير سلبي على معدلات التشغيل والبطالة نتيجة عمليات التسريح وغلق الكثير من المؤسسات العمومية وتراجع حجم الاستثمارات.

سعت كل من الجزائر والمغرب للخروج من هذا الوضع المتأزم، الذي عرف معدلات عالية للبطالة وتدني فرص التشغيل إلى خلق برامج تشغيلية مثل: برامج تشغيل الشباب ودعم المشاريع والمقاولاتية، مما انعكس إيجاباً على معدلات المشاركة في القوى

العاملة والانخفاض التدريجي في معدلات البطالة خاصة لدى فئة المتعلمين.

السؤال المطروح: ما هو واقع سوق العمل الجزائري والمغربي اليوم؟ وهل يتجه السوقان نحو التحسن أم التدهور؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على التساؤل المطروح تم صياغة الفرضيات التالية:

- يشهد كلا السوقين المغربي والجزائري معدلات بطالة مرتفعة وسط الشباب،
- تعتبر بطالة الشباب في الجزائر والمغرب بطالة هيكلية،
- ارتفاع معدلات مشاركة المرأة الجزائرية والمغربية في سوق العمل،
- تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب الشغل بين البلدين،

أهداف الدراسة : يكمن هدف البحث في تحليل واقع سوق العمل الجزائري وسوق العمل المغربي خلال السنوات الأخيرة، من خلال تتبع أهم مؤشرات سوق العمل وذلك لأن سوق العمل لأي دولة يعتبر مؤشراً مهماً عن مدى تطور وتحسن اقتصاد هذه الأخيرة.

المنهج المتبع: قصد الإجابة على السؤال المطروح فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف مؤشرات سوق العمل وتحليل تطورها عبر الزمن.

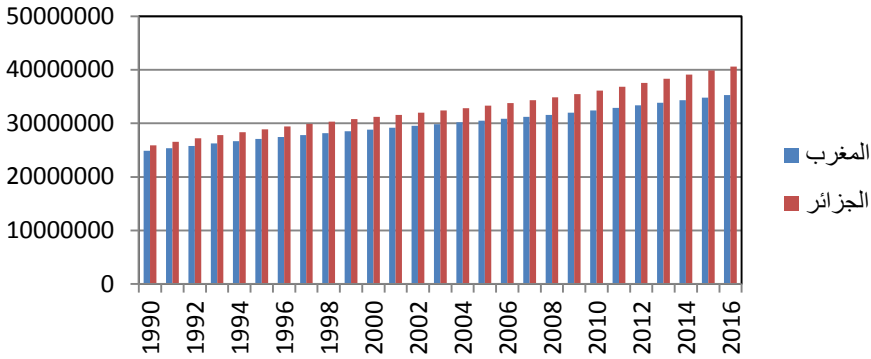
وللإجابة على هذا السؤال المطروح يمكن معالجة الموضوع في النقاط التالية:

- تحليل التطور السكاني في كل من الجزائر والمغرب؛
- واقع مشاركة المرأة الجزائرية والمغربية في سوق الشغل؛
- تحليل تطور مؤشرات سوق العمل الجزائري والمغربي؛
- تقييم السياسات التشغيلية المنتهجة في الجزائر والمغرب.
- التجربة الماليزية والدروس المستخلصة منها.

1- تحليل التطور السكاني في كل من الجزائر والمغرب

ما يشير إليه الشكل رقم (01) بشكل عام هو النمو الديموغرافي الملحوظ في كلا البلدين، وذلك بسبب تحسن الوضع السياسي والاقتصادي وبالتالي تحسن الظروف الاجتماعية والصحية للفرد: كمجانية العلاج والتعليم.

الشكل رقم (01): التطور السكاني في الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

لكن ما يلاحظ هو تراجع معدل النمو الديموغرافي في كل من الجزائر والمغرب مقارنة بالسنوات الفارطة وذلك يرجع إلى انخفاض معدل الخصوبة (وهو ما يشير إليه الجدول رقم (01)، ويعود ذلك بالنسبة للمغرب إلى تطبيق سياسة التخطيط العائلي حيث تراجع إلى 2.5 طفل لكل امرأة سنة 2015، في حين كان 2.47 طفل لكل امرأة سنة 2004 و 4.1 طفل سنة 1990، بالإضافة إلى التغيير في توقيت الزواج وتزايد معدلات استخدام وسائل منع الحمل من 41.5 % سنة 1992 إلى 67.4 % في سنة 2011. هو الحال نفسه كذلك بالنسبة للجزائر حيث يلاحظ انخفاض معدل الخصوبة في فترة الثمانينيات إلى التسعينات، حيث انخفض معدل الخصوبة من 6.9 طفل لكل امرأة سنة 1980 إلى 3.97 طفل لكل امرأة سنة 1990 وذلك بفعل انتشار وسائل منع الحمل وانتشار البطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية والصحية في البلاد، لكن عاد هذا المعدل للارتفاع من 2.48 طفل لكل امرأة سنة 2002 إلى 2.84 سنة 2015 بفضل تحسن الظروف المعيشية وانتشار الزواج المبكر لدى فئة الشباب.

الجدول رقم (01): تطور معدل الخصوبة في الجزائر والمغرب

معدل الخصوبة		السنوات
المغرب	الجزائر	
4.05	3.97	1990
3.29	4.5	1995

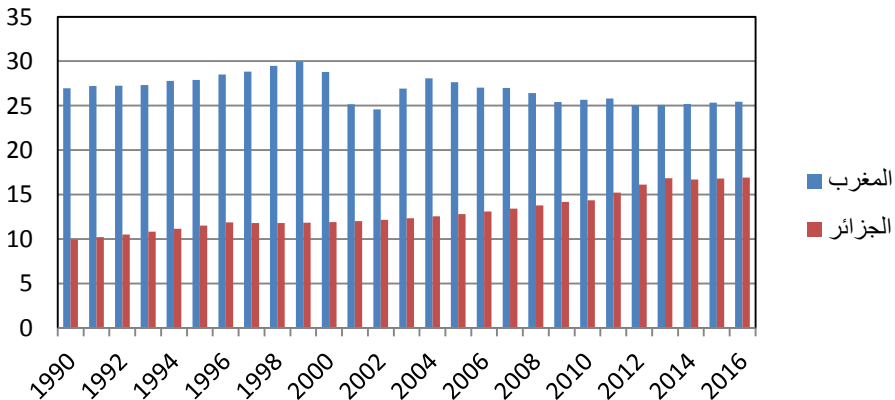
2.64	2.48	2002
2.56	2.81	2008
2.58	3.02	2012
2.52	2.84	2015

المصدر: اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

2- واقع مشاركة المرأة الجزائرية والمغربية في سوق الشغل

إن من بين العوامل الضاغطة على سوق العمل الجزائري والمغربي إلى جانب النمو السكاني المستمر، ن سجل أيضا تحسن في معدلات مشاركة المرأة الجزائرية والمغربية في سوق العمل ومن بين أهم العوامل التي كانت تعيقها بالمقام الأول في كلا البلدين بحكم التقارب الجغرافي والامتداد التاريخي هو: عامل العادات والتقاليد، وكذا العامل الديموغرافي والمتمثل في سن الزواج المبكر للمرأة. لكن مع ارتفاع معدلات التمدرس إلى جانب انخفاض عدد الأطفال لكل امرأة وعوامل أخرى ساهم إلى حد كبير في شغل حيز مهم للمرأة في سوق الشغل إلى جانب الرجل المغربي. ما يلاحظ من خلال الشكل رقم (02) هو ارتفاع معدل نشاط المرأة المغربية في النشاط الاقتصادي على طول الفترة المدروسة مقارنة بالمرأة الجزائرية، لكن هذا المعدل بدأ في الانخفاض في السنوات الأخيرة ويرجع سبب ذلك إلى طول فترة التمدرس والزيادة في نسبة الشابات ربات البيوت من مجموع السكان.

الشكل رقم (02) : معدل مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري والمغربي خلال الفترة (1990 - 2016)



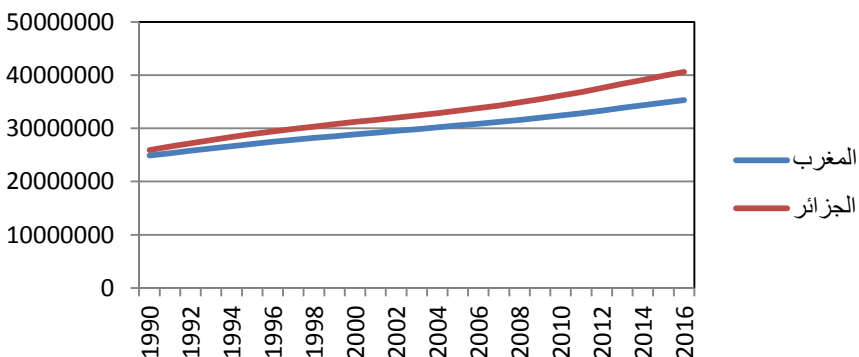
المصدر: اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي.

3- تحليل تطور مؤشرات سوق العمل الجزائري والمغربي

يمكن التعبير عن الجوانب المختلفة لسوق العمل من خلال ثلاث مجموعات رئيسية من المؤشرات، هي : مؤشرات أداء سوق العمل التي تعكس أوضاع التشغيل والبطالة، ومؤشرات الإجراءات التنظيمية، ومؤشرات العمل اللائق. وتوفر المجموعة الأولى نظرة كلية شاملة عن سوق العمل، حيث يعتبر معدل البطالة ونسبة التشغيل في القطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التشغيل من أكثر المؤشرات استخداماً لمقارنة أداء سوق العمل بين الدول، أو في الدولة ذاتها خلال فترات زمنية مختلفة.⁽¹⁾

3-1- تطور القوة العاملة : يلاحظ من خلال الشكل الارتفاع المستمر للقوى العاملة في كلا البلدين، فلقد بلغت القوة العاملة بالجزائر سنة 1990 ما يقارب 6.213.061 نسمة ليعرف هذا الرقم ارتفاع مستمر وملاحظ ليبلغ سنة 2015 حوالي 12.449.604 نسمة. الحال نفسه بالنسبة للمغرب فلقد انتقلت القوى العاملة إلى 12.463.457 نسمة سنة 2015، ويعود تفسير ذلك في كلا البلدين إلى النمو الديموغرافي الذي يشهده البلدين وبالتالي اتساع حجم الفئة العمرية التي تبلغ سن العمل، وإلى زيادة معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل.

الشكل رقم (03): تطور القوة العاملة بالجزائر والمغرب



(1) جيهان محمد السيد، إيناس فهي حسن، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 71، 2010، ص 49.

المصدر: اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

2-3- واقع التشغيل حسب القطاعات : من خلال استقراء معطيات الجدول أدناه، يتضح أن معدلات التشغيل السنوية بالمغرب مرتفعة لدى قطاع الزراعة والصيد البحري مقارنة بالقطاعات الأخرى (صناعة، خدمات). لكن خلال السنوات الأخيرة، بدأ قطاع الخدمات يستحوذ على مناصب وفيرة مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة، حيث بلغ معدل التشغيل بالقطاع سنة 2016 ما يعادل 40.8% مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة لنفس السنة على التوالي (38.0%، 21.1%). نستنتج من ذلك أن العمل بالمغرب أصبح خدماتي أكثر منه صناعي أو زراعي.

الجدول رقم (02): معدلات التشغيل بالمغرب حسب القطاع

السنوات	زراعة، غابات وصيد	صناعة	خدمات
1999	46.2	20.3	33.4
2000	45.9	19.4	34.7
2002	44.4	20.0	35.9
2004	45.7	19.5	34.6
2006	43.3	20.3	36.3
2008	40.9	21.7	37.2
2010	40.3	22.1	37.5
2012	39.2	21.4	39.3
2014	39.4	20.3	40.2
2016	38.0	21.1	40.8

المصدر: التحقيق الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للإحصاء بالمغرب.

في الجزائر وابتداءً من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة، وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري على امتداد أربع سنوات، ومن بين الأهداف التي كانت مسطرة في هذا

البرنامج هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة، وقد سطر هذا البرنامج خلق 626380 منصب شغل دائم و186850 منصب شغل غير دائم، كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو رصد له 50 مليار دولار حتى سنة 2009⁽²⁾. ومن خلال استقراء معطيات الجدول أدناه، يتضح أن قطاع التجارة والخدمات بالجزائر هو الآخر يوفر مناصب شغل مهمة يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) ثم نلاحظ معدلات تشغيل متدنية لقطاع الصناعة والزراعة.

الجدول رقم (03): معدلات التشغيل بالجزائر حسب القطاع

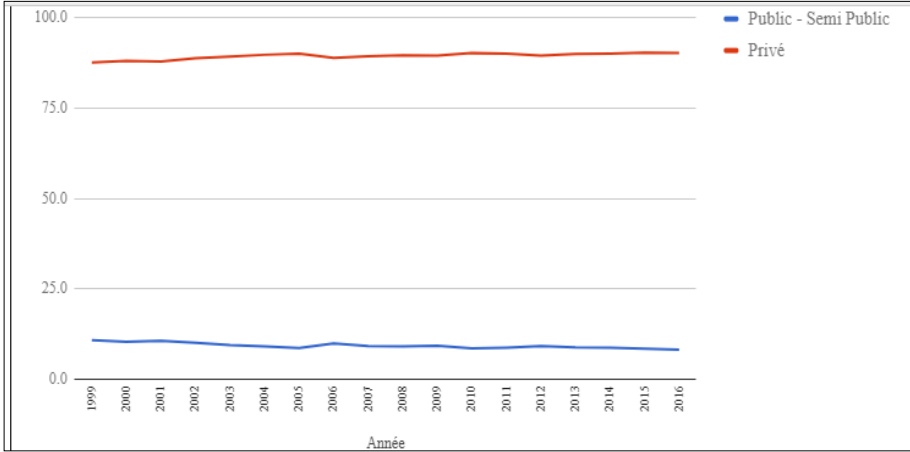
السنوات	زراعة	صناعة	BTP	تجارة وخدمات
2004	20.74	13.60	12.41	53.25
2006	18.1	14.2	14.2	53.4
2008	13.7	12.5	17.2	56.6
2010	11.7	13.7	19.4	55.2
2012	9	13.1	16.4	61.6
2014	8.8	12.6	17.8	60.8

المصدر: اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

3-3- واقع التشغيل حسب الطابع القانوني للقطاع: من خلال الشكل التالي والذي يمثل معدلات التشغيل السنوية حسب الطابع القانوني للقطاع، يتضح جليا بأن القطاع الخاص بالمغرب يوفر مناصب شغل مهمة مقارنة بالقطاع الحكومي والشبه حكومي، حيث بلغ معدل التشغيل بالقطاع الخاص سنة 2016 ما يعادل 90.2% مقارنة بالقطاع الحكومي والشبه حكومي في نفس السنة (8.1%)، وهو فرق واضح يترجم إلى فتح المجال أمام الخصوصية وتشجيع المبادرات الاستثمارية المحلية والأجنبية والتي توفر مناصب شغل مهمة للقوة العاملة المغربية.

(2) شكوري محمد، شبي عبد الرحيم، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008، ص 18.

الشكل رقم (04): معدلات التشغيل بالمغرب حسب الطابع القانوني للقطاع



المصدر: اعتماداً على إحصائيات المندوبية السامية للإحصاء بالمغرب.

في الجزائر ومن خلال الجدول أدناه يتضح التوسع الكبير الذي عرفه القطاع الخاص في الجزائر شأنه شأن ذلك في المغرب، ويعود ذلك إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ساهمت في توفير العديد من مناصب الشغل خلال السنوات الأخيرة. هذا ما يترجم سياسة الدولة الجزائرية نحو السير نحو اقتصاد السوق بخطى ثابتة وصریحة، من خلال فتح المجال أمام الخصوصية والاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية بالبلاد في جميع القطاعات.

الجدول رقم (04): معدلات التشغيل بالجزائر حسب الطابع القانوني للقطاع

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع العام	34.4	34.1	34.4	40	42.8	41.2	40	42
القطاع الخاص	65.2	65.9	65.6	60	57.2	58.8	60	58

المصدر: اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

4- اتجاهات البطالة بالجزائر والمغرب

1-4- تطور معدلات البطالة : من خلال معطيات الجدول رقم (05)، يتضح أن معدلات البطالة بالبلدين مرتفعة مقارنة بدول أخرى، حيث تتميز البطالة في كلا البلدين بطابعها الهيكلي. لكن ما يمكن تسجيله هو الانخفاض التدريجي لمعدلات البطالة نظرا لسعي كل من الجزائر والمغرب إلى خلق وظائف جديدة واستحداث برامج تشغيلية فعالة لمناصب عمل دائمة ومؤقتة.

لقد بلغ معدل البطالة بالجزائر أعلى مستوى له في سنوات التسعينات بسبب تردي الوضع الأمني في البلاد مما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية بهذه الأخيرة، لكن ما فئ أن يتحسن بعد ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول واتجاه الدولة نحو اقتصاد السوق أي فتح المجال أمام الاستثمارات والخصوصية والتحرير التجاري. في مقابل ذلك المغرب هو كذلك شهد معدلات بطالة متذبذبة ففي سنة 1990 بلغ معدل البطالة 17.3% ليرتفع في سنة 1994 إلى 19.58% ، لكن عرف هو الآخر تحسن تدريجي في السنوات الأخيرة بفضل مساهمة القطاع الخاص في سوق الشغل المغربي وتطبيق برامج تنموية وتشغيلية مهمة.

الجدول رقم (05) : تطور معدل البطالة في الجزائر والمغرب (%)

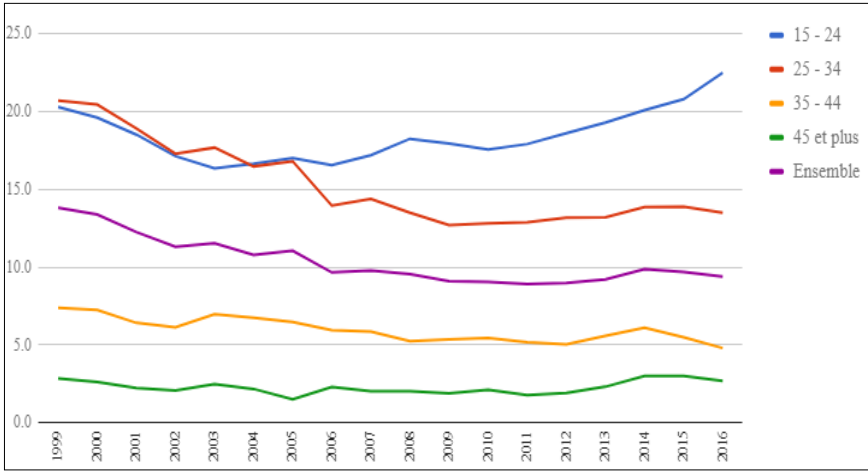
الدولة	1990	1994	1998	2000	2004	2007	2010	2014	2015	2016
الجزائر	19.7	24.36	28.08	28.89	17.7	12.4	10	9.5	11.2	11.22
المغرب	17.3	19.58	19.2	13.6	10.83	9.8	9.96	9.9	9.7	9.98

المصدر: اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

2-4- انتشار البطالة بين الشباب والخريجين بالجزائر والمغرب: يبقى البلدين يعانيان من مشكل بطالة الشباب رغم الجهود المبذولة لامتنصاص المعدلات المرتفعة للبطالة لدى هذه الفئة العمرية والتي تتراوح ما بين 15 و 24 سنة وكذا لدى فئة الشباب الحاملين لشهادات عليا مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

المغرب يعاني من مشكل حقيقي وهو بطالة الشباب، والذي يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي الذي يعرف فيه المنحنى الممثل لمعدلات بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 إلى 24 سنة) تصاعد مستمر.

الشكل رقم (05) : معدل البطالة حسب الفئة العمرية بالمغرب



المصدر: اعتمادا على إحصائيات المندوبية السامية للإحصاء بالمغرب.

والجدول التالي يوضح معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي، فنجد أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا يبقى هو الأعلى مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى والغير حاملي شهادات بالمغرب، حيث بلغ سنة 2000 إلى 28.9 % مقابل 26.7 % و 7 % لحاملي مستوى متوسط وغير الحاملين لشهادات على التوالي ويعود سبب ذلك إلى مشكل عدم مطابقة مخرجات التعليم مع سوق الشغل المغربي وكذا العدد المتنامي لعدد الخريجين كل سنة والذي حال دون استيعاب سوق الشغل لهذه الأعداد كل سنة.

تُصرح السيدة كلوديا لأكافا، العالمة الاجتماعية بالبنك الدولي ورئيسة فريق العمل الذي أنتج التقرير بأن "الشباب بالمغرب يزخر بالأفكار، ويحرص على المساهمة داخل مجتمعه. لكنه مُتعرض للإقصاء من دائرة الفرص المتاحة، وبالتالي لم يستفيد من النمو الاقتصادي الذي حصل في العُشرية الأخيرة، كما أن صوته يبقى محدوداً في عملية صنع القرار."⁽³⁾

(3) تحدي إدماج الشباب في المغرب، البنك الدولي، 2012. (Consulté le 02/09/2017)

<http://www.albankaldawli.org>

الجدول رقم (05) : معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي بالمغرب

المستوى	1999	2000	2006	2010	2012	2015	2016
بدون شهادة	8	7	4.8	4.5	4.7	4.1	3.7
مستوى متوسط	26.9	26.7	18.7	16	15.5	25.6	14.1
مستوى عالي	27.6	28.9	19.5	18.1	21.1	21.2	22

المصدر: التحقيق الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للإحصاء.

الحال نفسه مع الجزائر فالملاحظ أن الجزائر هي الأخرى تعاني من عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل، حيث أن السياسة التعليمية المطبقة بالجزائر عاجزة عن تلبية حاجيات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضاً في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً من الخريجين من دون أن يكون هنالك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التنسيق بين الوزارات المعنية والتقييد والنظم المتبعة.⁽⁴⁾ فالملاحظ أن معدل البطالة مرتفع لدى حاملي الشهادات التعليمية، فلقد بلغ سنة 2010 ما يعادل 21.4% يقابله 12.5% لحاملي شهادة التكوين المهني و7.3% للغير حائزين على شهادة، لكن هذا المعدل يشهد انخفاض تدريجي في السنوات الأخيرة بفضل البرامج التشغيلية المنتهجة.

الجدول رقم (06) : معدل البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها

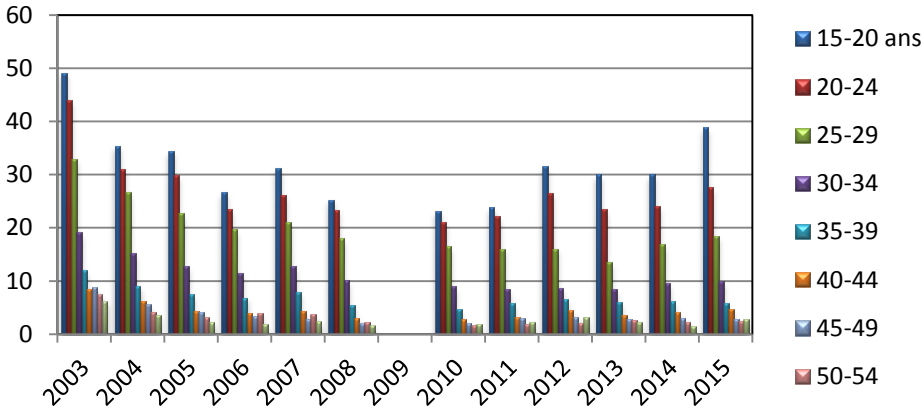
المستوى	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بدون شهادة	7.3	8.2	9.2	8.1	8.6	9.8
شهادة التكوين المهني	12.5	12.4	14.4	12.3	12.7	13.4
شهادة التعليم العالي	21.4	16.1	15.2	14.3	16.4	14.1

المصدر: اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

(4) مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 256.

وتبقى الفئة العمرية (15- 24 سنة) تعاني من شبح البطالة في الجزائر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وهو ما يوضحه الشكل أدناه. وبالتالي تشهد الجزائر بطالة شباب مرتفعة يؤدي هذا إلى حرمان سوق الشغل من طاقات شبانية هامة وما ينجر عن ذلك من هجرة الأدمغة وانتشار آفات اجتماعية خطيرة في المجتمع الجزائري.

الشكل رقم (06) : معدل البطالة حسب الفئة العمرية بالجزائر



المصدر: اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

5- السياسات والبرامج التشغيلية المنتهجة بالجزائر والمغرب

شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج من اجل القضاء على البطالة وخلق ديناميكية في سوق الشغل، منها:

- أشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور وصيانة الهياكل العمومية وذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية والولاية، أشغال الغابات كغرس الحلفاء وصيانة شبكة المياه والصرف الصحي ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية.⁽⁵⁾

(5) مدني شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية : في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير المنتجة والقليلة التأهيل، سمح هذا الإجراء بتوظيف حوالي 2500 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي.⁽⁶⁾
- عقود ما قبل التشغيل (CPR): يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة. ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصّلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.
- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) : تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب ، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط. وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : تتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم هذا النوع من الخدمات، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار.⁽⁷⁾
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) : تم إنشاء هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 84 / 88، والذي تضمن القانون الأساسي لصندوق التأمين عن البطالة. ويعني الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية،

(6) علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة- دراسة تقييمية بولاية سطيف -، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم 15 - 16 نوفمبر 2011، ص5.

(7) الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق الشغل وأفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 09/06/2016، ص 6.

لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليل من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة.⁽⁸⁾

• الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والريادية.

كذلك سارت المغرب هي الأخرى بتفعيل عدد من البرامج الرامية إلى النهوض بإدماج الشباب في الحياة العملية، والتي تهم دعم الشغل المؤدى عنه (إدماج)، والتلاؤم ما بين الشغل والتكوين (التأهيل)، والية لدعم إنشاء المقاولات الصغيرة (مقاولتي).

• برنامج إدماج: يتوجه هذا البرنامج للشباب الباحث عن عمل لاكتساب تجربة معنية أولى من خلال إجراء تدريب داخل المقابلة لمدة 18 شهرا، مع إمكانية الاستفادة من تكوين تكميلي، ويشترط للاستفادة من هذا البرنامج أن لا يتعدى عمر المستفيد 35 سنة، وان يكون حاصلا على شهادة البكالوريا زائد سنتين، وفي وضعية باحث عن عمل لمدة لا تقل عن سنة.

• برنامج تأهيل: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الملائمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل بصفة عامة، والمقاولات على الخصوص، وجعل إدماج الباحثين عن شغل عملية ترافق ديناميكية التنمية الاقتصادية، وتواكب المشاريع الكبرى.

ولعل فلسفة هذا البرنامج تكمن في منح الشباب الباحث عن عمل لمدة لا تقل عن سنة، حاصل على الإجازة أو دبلوم الدراسات العليا أو ما يعادلها، والذي يعاني من صعوبات في الإدماج نتيجة عدم ملائمة تكوينه الأولي لحاجيات المقاولات، تكوينا في تخصصات تسهل لهم الاندماج في الحياة المهنية لمدة حوالي عشرة أشهر منها شهرين من التدابير داخل المقابلة.

(8) آيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2010، ص 245-255.

- برنامج مقاوئتي: إن برنامج دعم التشغيل الذاتي يهدف إلى دعم الشباب الباحثين عن شغل والحاملين لمشاريع اقتصادية لا تتعدى تكلفتها 250.000 درهم لإحداث مقاوئتهم على أن يكونوا حاصلين على شهادة البكالوريا زائد سنتين على الأقل، وأن لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة.

وعليه، فإن هذا البرنامج جاء بفلسفة توفير المناخ الملائم لتشجيع الشباب من حملة الشهادات على التوجه نحو إحداث مشاريع صغيرة ومتوسطة تعتبر خزاناً هاماً لفر العمل وخلق الثروات.⁽⁹⁾

يبين التقييم الأولي لهذه البرامج الثلاثة تبايناً في النتائج فرغم ما يشتمل البرنامج الأولان من جوانب ايجابية، إلا أن نتائجهما الكمية تظل ادني من أن تستجيب لواقع بطالة الشباب، علاوة على أنه لا يستفيد منها إلا حجم محدود من الشباب العاطلين، بل إن تلك الإجراءات لم يكن لها انعكاس يذكر على بعض فئات الشباب الذين يعانون كثيراً من البطالة.⁽¹⁰⁾

5- التجربة الماليزية كنموذج ناجح في خفض معدلات البطالة

إن الملاحظ لمعدلات البطالة في دولة ماليزيا، يلاحظ الانخفاض المتواصل لمعدلات البطالة وذلك بفضل السياسة الناجعة المنتهجة في ماليزيا. فقد ركزت ماليزيا على المنظومة التعليمية في البلاد من أجل توفير يد عاملة مؤهلة، إلى جانب تطور اقتصادها الذي شهد تحولاً إلى اقتصاد صناعي وخدماتي، وبالتالي توفير العديد من مناصب الشغل.

الجدول رقم (06) : معدل البطالة في دولة ماليزيا (%)

السنة	1986	1989	1992	1995	1998	2001	2004	2007	2010	2013	2016
معدل البطالة	8.3	6.7	3.7	3.1	3.2	3.7	3.6	3.2	3.3	3.1	3.5

المصدر: اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي.

(9) محمد بوكطب، السياسة العمومية في ميدان التشغيل بالمغرب من حكومة السيد عبد اللطيف الفلاي إلى حكومة السيد عباس الفاسي، مجلة الكترونية: المحاكم الإدارية، المغرب، 2013، ص 15-20.
(10) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ملخص تنفيذي للتقرير: "تشغيل الشباب"، 2011، المغرب، ص 12.

من بين السياسات التي اعتمدتها ماليزيا في القضاء على مشكل البطالة نذكر ما يلي:⁽¹¹⁾

- السياسات الاجتماعية: وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك بإتباع استراتيجية مكافحة الفقر حيث لا تخفى علينا العلاقة الوطيدة بين الفقر والبطالة.

- السياسات التمويلية: أما السياسات التمويلية فكانت على الشكل الآتي: منح الإعانات المالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و265 دولارا لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، تقديم قروض بلا فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية، تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

- السياسات الخدمية : كتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية، وقامت بتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن .

- السياسات الاقتصادية: تمثلت فيما يلي:

- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 إلى 993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة.

-النمو والتحديث والتصنيع (في مقابل الفقر والمرض والجهل) في دول أخرى، وتم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي.

(11) سحر احمد حسن، مشكلة البطالة واليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991-2013)، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 79-80، 2010، ص 48-49-50.

-اتخاذ ماليزيا إجراءات ساعدت على نجاح تجربتها التنموية، فقد رفضت أن تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستخدام 5 أجانب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة.

- تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة عشر سنوات - .
الاعتماد على القطاع العام والتوجه نحو التصدير، حيث بدأ التركيز في عمليات التصنيع على صناعة المكونات الإلكترونية والتي كانت كثيفة العمالة ما ترتب عليه خفض معدلات البطالة وتحسن توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع الماليزي.

• السياسات التشغيلية

- بتوفير العديد من فرص العمل للشباب، من خلال إقامة المشروعات الكبرى، وجلب الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على الزراعة والصناعة.
- تعديل المناهج التعليمية الماليزية، حتى يتم بناء طلاب وعاملين قادرين على مواكبة التقدم.

• الاهتمام بالمناخ السياسي

- بتوفير المناخ السياسي، وذلك بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية -
إن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية.

خاتمة:

سعيًا من خلال هذه الدراسة التحليلية لسوقي العمل الجزائري والمغربي إلى محاولة تحديد اتجاهات التشغيل والبطالة ونمو القوة العاملة في كلا السوقين، ولقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والملاحظات، ومنها :

- تسجيل نمو ملحوظ وسريع للقوة العاملة في الجزائر والمغرب خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك حسب الدراسة إلى النمو الديموغرافي وارتفاع معدلات الخصوبة نتيجة تحسن جملة من العوامل والظروف في كلا البلدين.

- تشهد كل من الجزائر والمغرب تحسن في معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل لكنها تعتبر متواضعة مقارنة بدول أخرى، حيث أن المرأة الجزائرية والمغربية لا تزال تعاني من مشكل العادات والتقاليد إلى جانب الدور الكبير الذي تتقلده في الأسرة الجزائرية والمغربية والذي يحول دون ولوجها إلى عالم الشغل.
- قصور قطاعات سوق العمل الجزائري والمغربي في توفير مناصب شغل، فمن خلال تحليل نسب مساهمة قطاع الصناعة والزراعة مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر، وكذا قطاع الخدمات في المغرب توصلنا إلى أن القطاع الصناعي والزراعي في الجزائر والمغرب يعاني من مشاكل هيكلية مهمة.
- توفير القطاع الخاص لمناصب شغل مهمة مقارنة بالقطاع العام في كلا البلدين، لكن تبقى هذه المناصب مؤقتة وغير دائمة في أغلب الأحيان والعامل معرض للتسريح في أي لحظة.
- معاناة فئة الشباب في كل من سوق العمل الجزائري والمغربي من مشكلة البطالة، رغم البرامج التشغيلية المستحدثة في كلا البلدين من أجل استهداف هذه الفئة، وذلك بسبب قصور هذه البرامج والتي يعتبرها الكثيرون حلول مؤقتة وليست دائمة.
- ارتفاع معدلات بطالة الأشخاص المتحصلين على شهادات عليا مقارنة بالحاملين لمستويات متدنية، وأرجعنا السبب في ذلك إلى عدم موائمة مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل الجزائري والمغربي بسبب غياب التخطيط والمراجعة.
- مالميزيا الدولة السائرة في طريق النمو التي أصبحت نموذجا يقتدى به في القضاء على البطالة، فلقد عملت مالميزيا على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتي وفرت العديد من مناصب الشغل، كما أنها ساهمت في تطوير الاقتصاد المالميزي إلى اقتصاد صناعي بامتياز.

التوصيات:

- يتوجب الاهتمام أكثر برأس المال البشري في كل من الجزائر والمغرب، وذلك بصنع منظومة تعليمية يتخرج منها أفراد يحوزون على شهادات عليا مع تحصيل علمي مناسب. وبالتالي تقديم لسوق العمل عامل يتميز بالكفاءة.

- العمل على تحقيق ثنائية ناجحة بين مخرجات كل من الجامعة والمدرسة الجزائرية والمغربية وسوق العمل، مما يمنع من هدر الموارد البشرية الكفاءة وهجرة الأدمغة.
 - الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي في كل من الجزائر والمغرب، وذلك بتشجيع المبادرات الفردية على الاستثمار في هذا المجال ودعم الدولة لهذه المبادرات من خلال القرض المالي والتكوين.
 - تحسين منظومة المعلومات، بما يتيح لعارضي وطالبي العمل التقارب أكثر والتقليل من الكلفة والجهد المبذول واقتصار الوقت.
 - محاولة الولوج والاستثمار وبناء شراكات تسمح بتطوير صناعة التكنولوجيا والاتصالات، وذلك لما يتطلبه عصر العولمة والتكنولوجيا اليوم.
- قائمة الهوامش والمراجع :**
- جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسن، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2010.
 - شكوري محمد، شبي عبد الرحيم، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008.
 - البنك الدولي، تحدي إدماج الشباب في المغرب، 2012، <http://www.albankaldawli.org>
 - مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
 - علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة- دراسة تقييمية بولاية سطيف -، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم 15 - 16 نوفمبر 2011.
 - الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق الشغل وافاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 2016/06/09.

- آيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2010.
- محمد بوكطب، السياسة العمومية في ميدان التشغيل بالمغرب من حكومة السيد عبد اللطيف الفلاحي إلى حكومة السيد عباس الفاسي، مجلة الكترونية: المحاكم الإدارية، 2013.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ملخص تنفيذي للتقرير: "تشغيل الشباب"، المغرب، 2011.
- سحر احمد حسن، مشكلة البطالة واليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991- 2013)،بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 79-80، 2010.
- البنك الدولي www.worldbank.org
- الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر) www.ons.dz
- المندوبية السامية للإحصاء (المغرب) www.hcp.ma